كربلاء تحمّل التجارة مسؤولية تأخير توزيع مفردات التموينية وتحذر من إلغائها

□ كربلاء/ المدى

حملت كربلاء وزارة التجارة مسؤولية تأخير توزيع مفردات البطاقة التموينية على المواطنين، محذرة من أية خطوة لإلغاء البطاقة التموينية قد تقدم عليها الحكومة، فيما وصفت بعض إجراءات وزارة التجارة بغير المجدية.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني في حديث صحفي، إن "أبناء المحافظة يعانون من تأخير مستمر في توزيع مفردات البطاقة التموينية"، مؤكدا أن "هذا التأخير لا تتحمله حكومة كربلاء أو دوائرها، إنما تتحمله وزارة التجارة التي تتأخر دائما في إيصال المواد الغذائية للمحافظة".

وأضاف الخيكاني أن "هناك من لم يتسلم حتى الآن حصته التموينية الخاصة بشهر شباط الماضي"، لافتا إلى أن "بعض الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة غير مجدية."

وتابع الخيكاني أن "إجراءات الحكومة بحجب البطاقة التموينية عن الموظفين ممن تتجاوز مرتباتهم مليونا ونصف المليون دينار، لم تسهم بإنعاش البطاقة التموينية"، موضحا أن "هذا الإجراء لم يطر أي تحسن على نظام البطاقة التموينية".

ولفت الخيكاني إلى أن "الإجراء الآخر الذي قلصت بموجبه مفردات البطاقة التموينية إلى خمس مواد أيضا لم يسهم بدعم البطاقة التموينية أو تحسينها"، محذرا من مغبة إلغاء البطاقة التموينية لأن هناك شرائح واسعة من المجتمع ما زالت تعتمد بشكل أساسي على البطاقة التموينية في توفير الغذاء، فضلا عن أن المساس بهذه المواد سيسبب حرجا معيشيا كبيرا للمستفيدين منها."

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت، أمس الأربعاء ١١ نيسان ٢٠١٢، عن استيراد أكثر من ٦٢ ألف طن من الأرز الأميركي والهندي، مؤكدة أنها ستتجاوز بتلك الكمية والكمية المنتجة محلياً البالغة ٦٠ ألف طن أزمة توزيع مادة الأرز في عموم العراق.

يذكر أن غالبية العراقيين يعتمدون على البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد الأرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، فيما تم إلغاء مواد الشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص، وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو عشرة دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٢٥٠ دينارا فقط "نحو ٢٢ سنتا".

خبير: كساد البورصة رفع سعر صرف الدولار ويهدد بنفاد العملة الصعبة

□ بغداد/ المدى

نوه الخبير الاقتصادي باسم جميل الى وجود كساد في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة انخفاض أسعار الأسهم، ما دفع الى التحول نحو شراء الدولار للمتاجرة به وبالتالي رفع سعر صرفه أمام الدينار.

وقال جميل امس الخميس : هناك عوامل عدة أدت الى زيادة قيمة الدولار الأميركي مقابل الدينار العراقي، منها عوامل داخلية كزيادة السحب على الدولار من قبل التجار واخرى خارجية نتيجة لما تتعرض له سوريا وايران من حصار اقتصادي، ما جعل هذين البلدين يلتجئان الى العراق لشراء الدولار لإنقاذ عملاتهم.

وأضاف: أن الجمود والكساد الذي أصاب سوق العراق للأوراق المالية نتيجة انخفاض أسعار الأسهم فيها، دفعت الشركات نحو شراء الدولار والمتاجرة به لتتحرر من هذا الكساد الحاصل في البورصة العراقية، ما زاد الطلب على الدولار من قبل البنك المركزي، مشيراً الى أن مبيعات البنك المركزي محدودة ولا يستطيع بيع كميات كبيرة من الدولار لأن الطلب على شرائه كبير وسيؤثر على العملة المحلية كون الدولار يعد غطاء لها.

وأشار جميل الى أن البنك المركزي لا يستطيع ضخ كميات كبيرة من الدولار الى الأسواق المحلية وغير قادر ايضاً على إيقاف مبيعاته، فهذا سيؤدي الى زيادة سعره أكثر، لذا يجب على الأجهزة الرقابية والتفتيشية في الدوائر العلمية المتخصصة بحماية العملة المحلية أن تأخذ دورها للحد من هذه الظاهرة كونها تهدد العملة العراقية وستؤدي الى نفاد العملة الصعبة من البلاد.

هذا وقد يشهد الدينار العراقي انخفاضاً بقيمته مقابل الدولار الأميركي، حيث أصبح سعر صرف الدولار الاميركي يعادل بـ(١٣٠٠)ديناراً.

البصرة تدرج ١٣ شركة للمقاولات وأصحابها على اللائحة السوداء

□ البصرة/ السومرية نيوز

أعلنت الحكومة المحلية في البصرة، امس الخميس، عن إدراج ١٣ شركة محلية للمقاولات وأصحابها على اللائحة السوداء للشركات التي يحظر التعامل معها حكومياً، لافتة الى أنها تستعد لفرض اجراءات جديدة للحد من التعاقد مع شركات "فاشلة".

وقال مدير العقود في ديوان البصرة ولاء عبد الكريم في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الحكومة المحلية قررت إدراج ١٣ شركة عراقية للمقاولات على اللائحة السوداء للشركات الفاشلة التي يحظر التعامل معها من قبل لجان فتح العطاءات وإحالة المشاريع لمديرية العقود"، مبيناً أن "القرار اتخذ بعد أن تخلفت تلك الشركات خلال العام الماضي عن الايفاء بالتزاماتها التعاقدية مع الحكومة المحلية". ولفت عبد الكريم الى أن "القرار تضمن للمرة الأولى في المحافظة إضافة أسماء مديري الشركات التي يحظر التعامل معها ضمن اللائحة السوداء لمنعهم من التحايل على العقوبات عبر قيامهم بتأسيس شركات أخرى باسماء جديدة"، مضيفاً أن "المديرية تستعد لفرض إجراءات جديدة للتقليل من فرص التعاقد مع شركات غير مؤهلة"، موضحاً أن "الاجراءات تشمل عدم التعاقد مع أي شركة الا بعد التأكد من انها نفذت في السابق مشاريع مشابهة، إضافة الى توفر شرط تنفيذها مشاريع منجزة بكلف مقاربة للمشاريع التي تعتزم التعاقد مع الحكومة على تنفيذها".

يشار الى أن مجمل المبالغ المخصصة للمحافظة خلال العام الحالي ٢٠١٢ تبلغ ترليون و٣٩٨ مليار دينار، وقد أعدت الحكومة المحلية خطة كبيرة لصرفها على مشاريع كثيرة تصنف ضمن ٢١ قطاعاً في مقدمتها الكهرباء والمجاري والصحة والتربية والتعليم والطرق والجسور، فيما حصلت البصرة في العام الماضي ٢٠١١ على موازنة مالية بلغت ترليون و١٣٠ مليار دينار، إضافة إلى مبلغ ٦٨٨ مليار دينار مدور من موازنة عام ٢٠١٠، وتعود الزيادة الكبيرة في الأموال المخصصة بعد العام ٢٠٠٩ الى تطبيق مشروع البترودولار.

يذكر أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، شهدت بعد عام ٢٠٠٤ تنفيذ مئات المشاريع التي شملت جميع القطاعات الخدمية، وأنفقت عليها الحكومة المحلية ومنظمات أجنبية مئات ملايين الدولارات، لكنها لم تخفف بشكل ملموس من معاناة المواطنين الناجمة عن نقص الخدمات الأساسية، فيما يعزو مسؤولون وخبراء اقتصاديون الأسباب إلى فشل أغلب تلك المشاريع من جراء ضعف التخطيط والرقابة، وعدم خبرة وكفاءة الشركات المحلية المنفذة، إضافة إلى استشراء الفساد الإداري.

الطاقة النيابية: مسؤولون في بغداد اعترفوا بوجود حالات لتهريب النفط

□ بغداد /المدى

قالت لجنة النفط والطاقة النيابية امس الخميس إن مسؤولين في بغداد منهم وزير النفط الحالي عبد الكريم لعيبي أكدوا أكثر من مرة على وجود حالات لتهريب النفط.

وقال عضو اللجنة فرهاد الاتروشي إن "مسؤولين في بغداد اعترفوا بوجود حالات لتهريب النفط ومنهم وزير النفط الحالي عبد الكريم لعيبي كما أن نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني استُجوب في مجلس النواب السابق عندما كان وزيرا للنفط بشأن تهريب النفط واقترب المجلس وقتها من سحب الثقة منه".

وأوضح الاتروشي أن "الشهرستاني إن لم يكن متورطا بتهريب النفط فهو مدان لسكوته على حالات التهريب وعدم اتخاذه إجراءات للحد منها".

وبخصوص الدعوى القضائية التي قرر مكتب الشهرستاني رفعها ضده بين أنها "محسومة لي وهذه طريقتهم كل من يتحدث عنهم يقومون بمقاضاته".

وقرر مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني مطلع الاسبوع الماضي مقاضاة النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي على خلفية اتهامات وجهها الأخير لمسؤولين في الحكومة الاتحادية بتهريب النفط.

وجاءت الاتهامات التي وجهها الاتروشي ردا على اتهامات وجهها الشهرستاني بشأن وجود حالات تهريب للنفط عبر إقليم كردستان.وعادت الأزمة بين بغداد واربيل إلى الواجهة مؤخرا على خلفية قرار الأخيرة إيقاف تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي بسبب عدم تسديد الحكومة الاتحادية لمستحقات الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم.

ودعت حكومة إقليم كردستان الحكومة العراقية إلى تشكيل لجنة مشتركة بين أربيل وبغداد للتحقيق في الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بشأن تهريب النفط العراقي.

ويملك إقليم كردستان احتياطيا نفطيا يبلغ ٤٥ مليار برميل وشرعت حكومة الإقليم بعد عام ٢٠٠٣ بطرح الحقول النفطية للاستثمار الأجنبي. وتقول بغداد إن عقود الإقليم النفطية مع الشركات الأجنبية غير قانونية.

الزراعة تقرض ١٩ مليارا و٧١٧ مليون دينار لأكثر من ألف فلاح

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الزراعة العراقية ،امس الخميس، عن منح أكثر من ألف فلاح قروضا بأكثر من ١٩ مليارا و٧١٧ مليون دينار عراقي، مؤكدة أنها مستمرة بانجاز معاملات القروض لكافة الفلاحين والمزارعين .

وقال الوكيل الإداري والمالي للوزارة غازي العبودي في حديث صحفي، إن "مجلس إدارة صناديق الإقراض التخصصية في الوزارة أقرض ١٠٨٨ فلاحا ومزارعا قروضا بقيمة بلغت ١٩ مليار و٧١٧ مليون و٥٢١ ألف دينار" وأضاف العبودي أن "الوزارة جادة في دعم القطاع الخاص باتجاه منحه التسهيلات والقروض المالية الميسرة من دون فوائد تذكر"، مشيرا إلى أن "القروض توزعت على القطاعات الزراعية والحيوانية، إضافة إلى إنشاء مصانع خاصة بالمنتجات الزراعية بهدف دعم وتطوير القطاع الزراعي في البلاد".وتابع العبودي أن "المبالغ التي تم إقراضها توزعت على صغار الفلاحين بواقع ١٧٩ معاملة وبمبالغ تجاوزت المليار و٧٠٩ ملايين دينار، إضافة الى إقراض صناديق تنمية الثروة الحيوانية بواقع ٤٨ معاملة بمبالغ وصلت إلى مليارين و٢١٦ مليون دينار".

وأكد العبودي أن "مشاريع الري والمكننة بلغت مبالغ الإقراض فيها ١٥ مليار و١٢٢ مليون دينار وبواقع ٧٨٧ معاملة، فيما حصل صندوق تنمية النخيل على ٦٦٩ مليون و٤٢٥ ألف دينار لـ٧٤٤ معاملة"، لافتا إلى أن "الوزارة مستمرة بانجاز معاملات القروض ضمن المبادرة الزراعية".

وأعلنت وزارة الزراعة في ٣١ من آذار من العام الحالي ٢٠١٢، أن الوزارة أقرضت منذ منتصف العام ٢٠٠٨، ترليون و١١٠ مليارات دينار، منها ٥٠٠ مليار دينار خلال العام الماضي ٢٠١١.

وكانت الحكومة العراقية أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي بالبلاد في آب من عام ٢٠٠٨، فيما حددت سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، وتشمل المبادرة من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لأغراض دعم المشاريع الإستراتيجية، وصندوق إقراض صغار الفلاحين.

يذكر أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تراجع كبير منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها خلال الفترة السابقة، فضلا عن قلة الدعم الحكومي للقطاع، واتباع سياسة الانفتاح غير المدروس على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى، حتى بات العراق واحداً من كبار الدول المستوردة للمنتجات الزراعية في المنطقة.

الإعلان عن اتفاق تسهيل دخول التجار الكويتيين إلى الأسواق العراقية

□ بغداد/ آكانيوز

اعلنت السفارة الكويتية لدى بغداد امس الخميس، انها اتفقت مع الحكومة العراقية على تسهيل دخول الشركات الكويتية للعمل في العراق، مؤكدة أن الشركات الكويتية تفضل العمل في اربيل بسبب تحسن الوضع الامني.

وقال السفير الكويتي علي المؤمن لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) اليوم "اتفقت الحكومة الكويتية مع الحكومة العراقية على تسهيل دخول التجار ورجال الاعمال الكويتيين خاصة فيما يتعلق بمنح الفيزا وتراخيص الدخول بهدف تعزيز الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين".

وأضاف ان "المشكلة التي كانت تواجه الشركات الكويتية تتعلق بالموضوع الامني، وليست بسبب ما تصور بعض الجهات السياسية نتيجة لعدم حسم الخلافات السياسية" مشيرا الى ان "الشركات الكويتية فضلت في المرحلة الماضية العمل التجاري في اربيل نتيجة استقرار الوضع الامني في اقليم كردستان".

واعلنت السفارة الكويتية في بغداد اول من امس الاربعاء، عن دخول ٥٠ شركة كويتية للعمل في العراق نهاية الشهر الجاري، وذلك بعد ان شهدت العلاقات العراقية الكويتية تطوراً واضحاً بعد حضور امير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصُباح القمة العربية في ٢٩ من الشهر الماضي. وهي أول زيارة لأمير الكويت إلى العراق منذ اجتياح العراق لبلاده إبان حكم النظام السابق عام ١٩٩٠.

وأعلنت تركيا، في وقت سابق، أن قيمة التبادل التجاري مع العراق بلغت ١٢ مليار دولار خلال العام الماضي، فيما أكدت وزارة التجارة العراقية ان حجم التبادل التجاري مع إيران (باستثناء الأنشطة النفطية) وصل إلى ٤ مليارات دولار، بينما بلغ حجم التبادل التجاري مع الاردن مليار دولار، ومع سوريا ٢ مليار دولار خلال العام الماضي، ومع مصر مليار دولار سنويا.

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

إقليم كردستان: المجلس الاقتصادي يصدر جملة من القرارات

□ أربيل/ المدى

عقد المجلس الاقتصادي لاقليم كردستان، اجتماعه الـ١٥ اول من أمس الاربعاء في مبنى مجلس الوزراء، برئاسة رئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني ونائب رئيس الحكومة عماد أحمد.

وبحسب بيان نشر في الموقع الرسمي لرئاسة حكومة اقليم كردستان، فانه صدر في الاجتماع جملة من القرارات، ومنها:

١- إعادة تقييم سياسة الاسكان في اقليم كردستان وصياغتها بالشكل الذي يصب في مصلحة الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل والمستأجرين.

٢- تكليف الجهات المعنية بوضع آلية في مجال السيطرة النوعية وفحص كافة المواد التي تستورد الى الاقليم وخاصة الأغذية والأدوية.

٣- تكليف وزير الصحة باتخاذ الخطوات المطلوبة لتحسين الخدمات الصحية، وامكانية الاستفادة من مستشارين أجانب في القطاع الصحي.

٤- تكليف المجلس الاقتصادي بإجراء دراسة عملية من أجل تحديد آلية مناسبة للسيطرة على الأسعار في أسواق كردستان بشكل صحيح وعادل.

وفي ختام الاجتماع تقرر عقد اجتماع المجلس الاقتصادي مجدداً الاسبوع المقبل، لبحث عدة مواضيع أخرى تهم مواطني كردستان.

رئيس غرفة تجارة بابل: الحكومة الاتحادية لم تستجب للدراسات المقدمة لحجم البضائع الرديئة

□ بابل/ المدى

أعرب رئيس غرفة تجارة محافظة بابل صادق الفيحان عن اسفه لعدم استجابة الحكومة الاتحادية للدراسات التي قدمتها الغرفة بخصوص وضع ضوابط على دخول البضائع المستوردة الرديئة الى الاسواق المحلية.

وقال الفيحان امس الخميس: إن أي جهة مسؤولة في الحكومة الاتحادية لم تستجب للدراسات الاقتصادية التي قدمتها الغرفة بشأن البضائع الرديئة التي غزت الأسواق منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، مشيرا الى أن الدراسات تضمنت رؤية كاملة عن واقع السوق وضرورة اعتماد مراكز للسيطرة النوعية ذات مستوى عال في المنافذ الحدودية للسيطرة على عملية تدفق البضائع على العراق وضمان فحصها ومطابقتها للمواصفات الصناعية والصحية.

وكان الفيحان قد دعا في عدة مؤتمرات اقتصادية عقدت في محافظة بابل التجار العراقيين لضرورة الكف عن استيراد البضائع من المناشئ الرديئة لما فيها من مضار للاقتصاد الوطني وبصحة المواطنين العراقيين.